PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان
20 عاماً YEARS

حالة المعابر في قطاع غزة
2016/9/30 - 2016/9/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر سبتمبر 2016. يؤكد التقرير أن الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة ازداد حدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فتراجعت كمية البضائع التي سمُح بدخولها إلى القطاع بشكل غير مسبوق، حيث بلغت كمية الواردات لشهر سبتمبر 48.4% من كمية الواردات لشهر أغسطس الذي سبقه، فيما ظلت صادرات القطاع لا تتجاوز 3.8% من حجم الصادرات قبل فرض الحصار في يونيو 2007، كما استمرت القيود المشددة على توريد نحو 400 سلعة إلى القطاع، معظمها من السلع الأساسية والمواد الخام. وعلى صعيد حركة الأفراد، فرضت سلطات الاحتلال قيوداً جديدة على سكان القطاع، قلصت بموجبها الأعداد القليلة من الفئات المحددة التي كانت تسمح بتحركها من خلال معبر بيت حانون "ايريز"، وقد انعكست القيود الجديدة على حركة المواطنين كماً ونوعاً، فقد ارتفعت نسبة رفض تصاريح المرضى، وأدى ذلك إلى تراجع عدد المرضى المسموح لهم باجتياز المعبر بنسبة 8% عن شهر أغسطس الماضي، الذي رفض خلاله 40.2% من إجمالي طلبات المرضى، فيما تراجعت أعداد مرافقي المرضى بنسبة 7.3% عن شهر أغسطس، الذي رفض خلاله 49% من طلبات مرافقي المرضى. كما تراجعت نسبة مرور التجار بنحو 20%، ونسبة مرور أصحاب الحاجات الخاصة بنسبة 30%، المسافرين عبر جسر اللنبي بنسبة 25%.

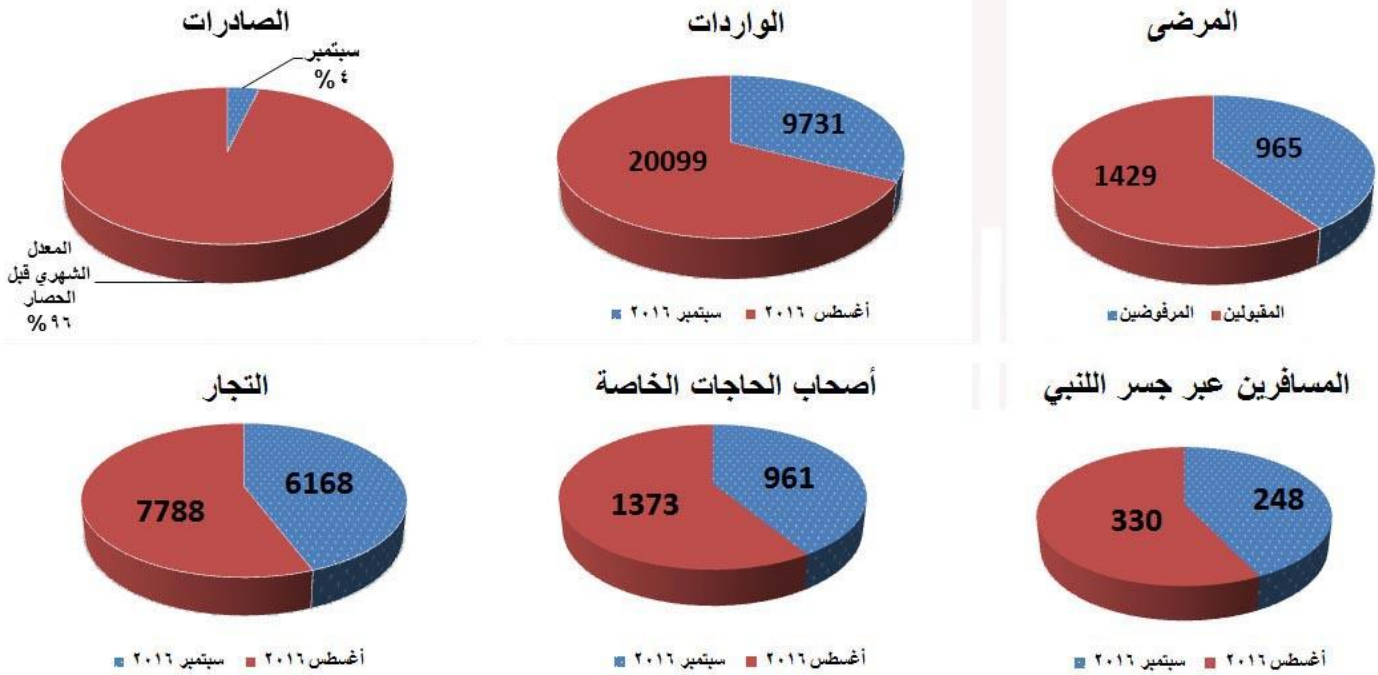

يستدل مما سبق أن كميات الواردات، وخاصة من المواد الأساسية، ما تزال لا تلبي احتياجات سكان القطاع، وتسبب ذلك في نقص عشرات السلع الأساسية خلال شهر سبتمبر خاصة المواد اللازمة لمشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج، مثل مواد البناء، الوقود بمختلف أنواعه، غاز الطهي، المعدات الصناعية، ماكينات وخطوط الإنتاج، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن وقضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة. وفي نفس السياق، أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وإغلاق مئات المصانع، من ضمنها عشرات مصانع الحياكة والملابس وعشرات مصانع الأثاث المنزلي والمكتبي التي تشتهر بجودتها العالية، وتسريح آلاف العمال، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، ما رفع نسبة الفقر إلى معدلات غير مسبوقة.

كل ما سبق يؤكد أن ادعاءات السلطات المحتلة حول تخفيف الحصار مخادعة، ولا تجد لها تطبيقاً على أرض الواقع، وتهدف السلطات المحتلة من خلالها إلى مأسسة الحصار، وجعله مقبولاً على المستوى الدولي، رغم انتهاكه لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تفاصيل حركة المعابر خلال شهر سبتمبر

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال فترة التقرير فرض القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لمشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وفي المقابل استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. وقد شاب حركة البضائع والسلع من و إلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 9 أيام بشكل كلي، و3 أيام بشكل جزئي (40% من إجمالي أيام الفترة)،

الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر سبتمبر) بتصدير حمولة 172 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، معظمها محملة بسلع زراعية. ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 3.8% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.

الواردات

سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 9,731 شاحنة، بمعدل 324 شاحنة يومياً[1]. وقد سجلت كمية الواردات لهذا الشهر (سبتمبر) انخفاضاً كبيراً عن الشهر الماضي (أغسطس)، حيث بلغت كمية الواردات لهذا الشهر 48.4 % من كمية الواردات للشه ر الماضي، والتي بلغت 20,099 شاحنة، بمعدل 648 شاحنة يومياً.

مواد البناء

ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر سبتمبر)، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. فقد سمحت السلطات المحتلة بتوريد 78,747 طناً من مادة الاسمنت، و9,418 أطنان من مادة حديد البناء، و192,133 طناً من الحصمة، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 5.1%، و1.8%، و9.8% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة في الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، وذلك بعد نحو عامين على سريانها.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر سبتمبر 2016 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات اعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/ طن	احتياجات اعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/ طن	النسبة المئوية
الأسمنت	78,747	1,500,000	%5.2	84,000	%93.7
حديد البناء	9,418	500,000	%1.8	56,000	%16.8
الحصمة	192,133	3,000,000	%6.4	70,000	%274

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

[1] - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

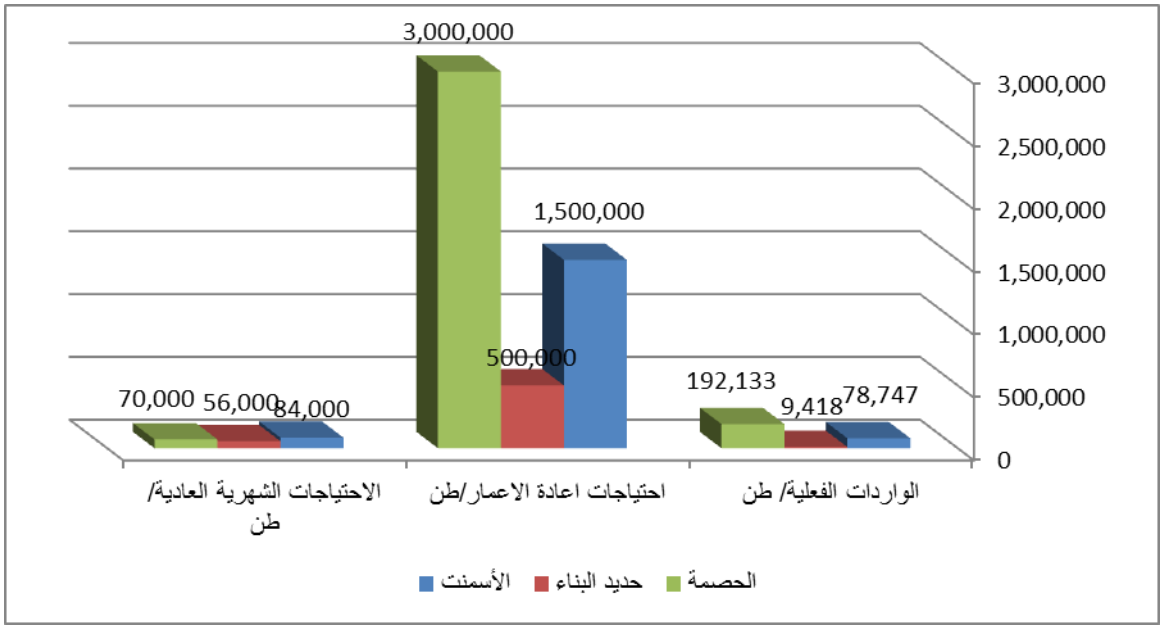

الوقود والمحروقات

سمحت سلطات الاحتلال خلال فترة التقرير بتوريد 11,275,000 لتر سولار، 4,736,000 لتر بنزين، و6,983,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع. كما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 13 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 3,722 طن، وبمعدل يومي بلغ 124 طن يومياً، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 35.4% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً. جدير بالذكر أن كمية الواردات لهذا الشهر تعادل 58.3 % من الكمية التي تم توريدها شهر أغسطس الماضي والبالغة 6,381 طن فقط. وقد تسبب ذلك في حدوث نقص في كميات الغاز في جميع محطات تعبئة الغاز، وجراء ذلك يضطر المواطنون إلى الانتظار لفترات طويلة لتعبئة نصف اسطوانة خاص.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
أكتوبر 2015	153.1	%43.7
نوفمبر 2015	167.7	%47.9
ديسمبر 2015	158.7	%45.3
يناير 2016	107.8	%35.9
فبراير2016	173.7	%49.6
مارس 2016	167.8	%47.9
أبريل 2016	157.6	%45
مايو 2016	183.7	%61.2

يونيو 2016	179.4	%51.2
يوليو 2016	172.7	%49.3
أغسطس 2016	205.8	%58.8
سبتمبر 2016	124	%35.4
الاحتياجات الفعلية	350	%100

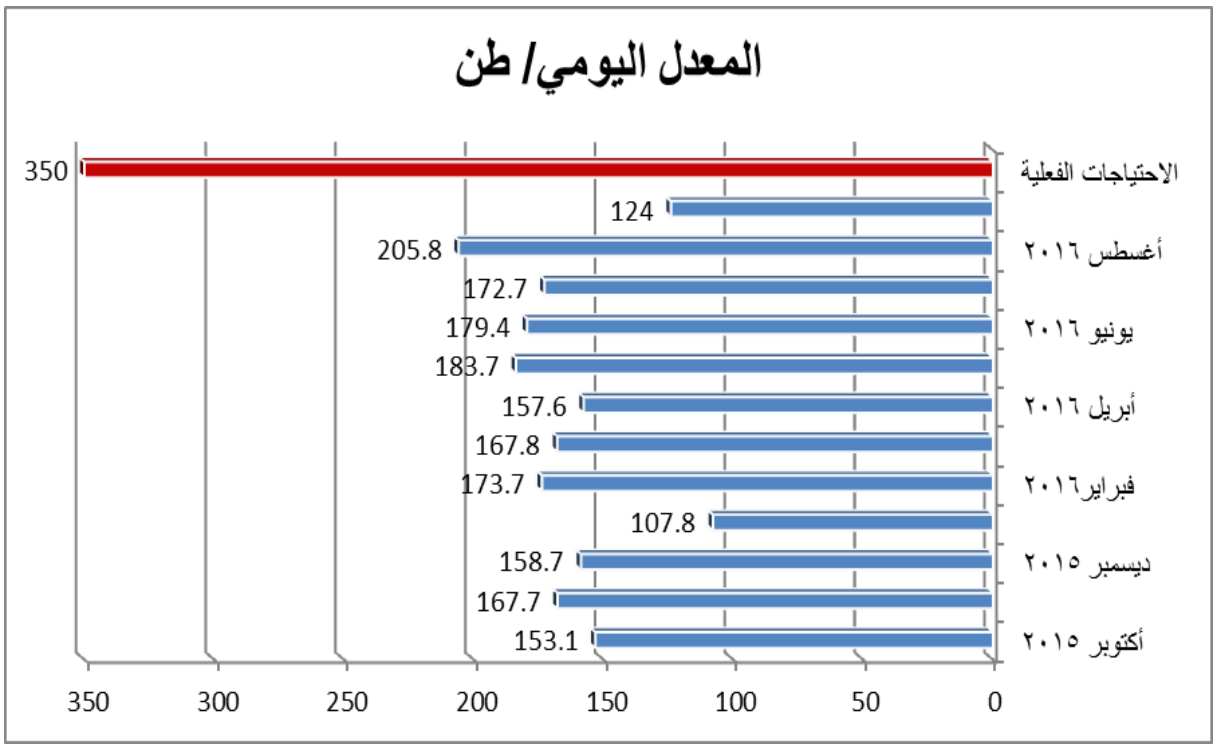

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) بعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 10 أيام (6 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي تطور خطير على صعيد حركة الأفراد، فرضت سلطات الاحتلال قيوداً جديدة على سكان القطاع، قلصت بموجبها الأعداد القليلة من الفئات المحددة التي كانت تسمح بتحركها من خلال معبر بيت حانون "ايريز"، وقد انعكست القيود الجديدة على حركة المواطنين كماً ونوعاً، فقد ارتفعت نسبة رفض تصاريح المرضى، وأدى ذلك إلى تراجع عدد المرضى المسموح لهم باجتياز

المعبر بنسبة 8% عن شهر أغسطس الماضي، فيما تراجعت أعداد مرافقي المرضى بنسبة 7.3%. كما تراجعت نسبة مرور التجار بنحو 20%، ونسبة مرور أصحاب الحاجات الخاصة بنسبة 30%، المسافرين عبر جسر اللنبي بنسبة 25%.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهر سبتمبر) معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 10 أيام (6 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط). وقد ارتفعت خلال الشهور الأخيرة نسبة رفض تصاريح المرضى، فقد رفضت سلطات الاحتلال خلال شهر أغسطس الماضي مرور 965 حالة مرضية بواقع 40.2% من إجمالي طلبات المرضى، ووافقت على مرور 1,429 حالة مرضية بواقع 59.8% من إجمالي الطلبات المقدمة. وخلال شهر سبتمبر سمحت السلطات المحتلة بمرور 1,217 مريضاً يرافقهم 1,150 من ذويهم، ويعتبر ذلك انخفاضاً ملحوظاً عن شهر أغسطس الماضي. وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر سبتمبر لـ 216 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 125 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 5 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر سبتمبر 2016

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
2016/9/5	60	18	32	رامون
2016/9/12	50	11	30	نفحة
2016/9/19	69	15	42	نفحة
2016/9/26	37	10	21	إيشل

مصدر المعلومات: اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر سبتمبر محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي نتيجتها التفاهمات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 350 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 700 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 125 زيارة فقط (17.8%). وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 216 شخصاً خلال شهر سبتمبر، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,400 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً (15.4%).

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

قلصت سلطات الاحتلال خلال شهر سبتمبر عدد التجار الذين سمح لهم بالمرور عبر معبر بيت حانون، حيث سمحت بمرور 6,168 تاجراً، في حين سمحت خلال أغسطس الماضي بمرور 7,788 تاجراً (نسبة انخفاض 20%)، وبلغ عدد أصحاب الحاجات الخاصة الذين سمح لهم بالمرور هذا الشهر 961 شخصاً، في حين بلغ عددهم الشهر الماضي 1,373 شخصاً (نسبة انخفاض 30%)، وسمح خلال شهر سبتمبر لـ 248 شخصاً من المسافرين عبر حاجز اللنبي بالمرور عبر المعبر، في حين سمح بالمرور خلال شهر أغسطس الماضي لـ 330 شخصاً (نسبة انخفاض 25%). كما سمح لـ 1,137 شخصاً (من كبار السن) بالمرور للصلاة في المسجد الأقصى و356 شخصاً من عرب الداخل، وذلك وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشؤون المدنية. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال شهر سبتمبر (20 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. فيما فُتح لمدة 10 أيام فقط، حيث خلالها 3,385 مواطناً من مغادرة قطاع غزة (بينهم 1,235 حاج)، فيما عاد إلى القطاع 5,925 مواطناً (بينهم 2,761)، وقد أرجعت السلطات المصرية 257 مواطناً كانوا ضمن المغادرين. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. ويبلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر من 28,000 شخص، بينهم نحو 5,000 مريض، وقد أُغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى العمل على فتح معبر رفح، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين العالقين في جمهورية مصر العربية ودول العالم، والسماح للآلاف من سكان القطاع بالسفر عبر معبر رفح البري.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.